مذهب ابن جرير أن الحديث ليس بمنسوخ ، وإنما كان النهي للتنزيه والأدب ، لا للتحريم[1].

٧ ـ ونسب إلى الطبري أنه كان يقول بجواز مسح القدمين في الوضوء ، وأنه لا يوجب غسلهما ، وقد اشتهر عنه هذا.

ورد العلماء ذلك ، وأن من يزعم ذلك هو ابن جرير الطبري ، محمد ابن جرير بن رستم ، وهو شيعي رافضي ، وإليه ينسب هذا القول ، لأن الشيعة تقول بالمسح على القدمين في الوضوء لا بغسلهما ، وينزه العلماء الإمام الطبري عن هذا القول.

قال ابن كثير: «والذي عول عليه في «التفسير» أنه يوجب غسل القدمين ، ويوجب مع الغسل دلكهما ، ولكنه عبّر عن الدلك بالمسح ، فهل يفهم كثير من الناس مراده ، ومن فهم مراده نقلوه عنه أنه يوجب الغسل ، والمسح هو الدلك»[2].

كتب الطبري الفقهية:

صنف الإمام أبو جعفر الطبري كتباً كثيرة في فنون عديدة ، وكلها تدل على فضله ، وغزارة علمه ، ودقته ، كما سبق ، وكان يضرب به المثل في كثرة مصنفاته وسعتها ، وأنه كان واسع البال ، طويل النفس ، سيال

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١١٢/١٥ ، وانظر: اختلاف الفقهاء ص ١٧ ، ١٨ ، أصول المحاكمات الشرعية ص ٥٠ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٢٩/٣ ، ١٢٠ ، تذكرة الحفاظ ٧١٣/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٧٨/١٤ ، الطبري ، الحوفي ص ٢٥٦.

(٢) البداية والنهاية ١٤٧/١١ ، وذكر الذهبي أن السليماني اتهم الطبري بالرفض ، ورد عليه ، فقال: «فلعل السليماني أراد الآتي محمد بن جرير بن رستم ، أبو جعفر الطبري ، رافضي له تواليف ، منها كتاب «الرواة عن أهل البيت» رماه بالرفض عبد العزيز الكتاني» (ميزان الاعتدال ٤٩٩/٣) وانظر: سير أعلام النبلاء ٢٨٢/١٤ ، الطبري ، الحوفي ص ٢٥٢.

القلم ، وكأنه يغرف من بحر ، وأوضح دليل على ذلك كتبه التي وصلت إلينا ، وخاصة «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» في ثلاثين جزءاً ، وكتاب «تاريخ الأمم والملوك» في عشرة أجزاء كبيرة.

وضاعت معظم كتب ابن جرير الطبري ، وفقدت مع ما قد فقد من تراث الإسلام الزاخر ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أمرين:

الأول: انقراض أتباعه وتلامذته العاملين بمذهبه ، والمتفقهين عليه ، بعد سنة أربعمئة هجرية ، مع انتشار بقية المذاهب ، والعمل على خدمتها ورعايتها.

الثاني: أنه أصابها ما أصاب كثيراً من الحضارة الإسلامية ، والتراث العظيم ، من نكبات وتدمير وحرق وخراب وحروق وفتن ، ويأتي في قمتها سقوط بغداد بيد التتار المغول ، وحرق مكتباتها ، وإلقائها في دجلة.

ولا نعرف من مذهب ابن جرير الطبري وأقواله وآرائه إلا ما ذكره نفسه في الجزء الباقي من كتابه «اختلاف الفقهاء» أو بينه في كتابه في تفسير القرآن ، أو حكاه عنه الفقهاء في الموسوعات الفقهية والفقه المقارن ، أو أثبته أصحاب التراجم وكتب التاريخ التي وصلت إلينا.

ومن حسن الحظ أن معظم المؤرخين وأصحاب التراجم ذكروا لنا مصنفات الإمام الطبري ، وتوسع بعضهم في وصفها وتحديد أبوابها وكتبها.

ونقتصر في هذا البحث على سرد كتب الطبري الفقهية ، وما تتضمنه من أبواب وموضوعات ، ويبقى لنا أمل وطيد ، وثقة طيبة أن نعثر على بعض كتبه في خزائن المكتبات ودور الكتب ، وغرف المخطوطات ، العامة والخاصة ، في البلاد العربية والإسلامية ، وفي مدن العلم أجمع:

١ ـ بسيط القول في أحكام شرائع الإسلام ، وهو كتاب في تاريخ الفقه

الإسلامي وتطوره وتدرج مراحله ، مع ذكر بعض الأحكام والفروع والآداب الفقهية ، ولم يتمه وخرج منه كتاب الطهارة ، فجاء في نحو ألف وخمسمئة ورقة ، لأنه ذكر في كل باب منه أقوال الصحابة والتابعين ، واختلاف العلماء ، وحجة كل قول ، وخرج منه أيضاً أكثر كتاب الصلاة ، وكتاب الزكاة ، وآداب الحكام ، والمحاضر والسجلات[1] .

٢ ـ آداب القضاة ، وهو كتاب في الفقه ، يتناول الأحكام الشرعية التي تتعلق بنظام القضاء في الفقه الإسلامي وتنظيمه وإدارته ، وبيان فضل القضاء ، وحقوق القضاة وواجباتهم ، وطريقة الفصل في الدعاوي والمنازعات ، وإصدار الأحكام القضائية وتنفيذها[2] .

٣ ـ لطيف القول في أحكام شرائع الإسلام ، ألفه بعد كتابه«اختلاف الفقهاء» وفي هذا الكتاب ذكر المسائل التي تفرد بها الطبري ، وحفظت عنه ، وهو أهم كتبه الفقهية ، والمعول عليه في المذهب الجريري[3] ، وهو من الكتب التي أتمها الطبري فيما أداه إليه اجتهاده ، وهو ثلاثة وثمانون كتاباً .

٤ ـ الخفيف في أحكام شرائع الإسلام ، وهو مختصر لكتابه«اللطيف» ألفه ليسهل تناوله لمن قصرت همته عن المطولات ، وهذه طريقة الفقهاء والعلماء بتصنيف كتب الفقه على عدة مستويات ، ليكون المختصر أسهل تناولاً ، ويتناسب مع الطلبة المبتدئين وغير المختصين ، ويكون المطول والمبسوط أكثر عمقاً ، وأوسع أدلة ومناقشة ، لينهل منه المتقدمون في العلم ، والمتخصصون في الفقه .

---

(١) الفهرست ص ٣٢٧ ، تذكرة الحفاظ ٢/ ٧١٣ ، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٧٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ١٢٢ .

(٢) الطبري ، المصلح ص ٣٩ .

(٣) الفهرست ص ٣٢٧ ، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٧٣ .

وسبب تأليفه أن الوزير في زمن الخليفة المكتفي التمس منه كتاباً في الفقه ، فعمل له كتاب الخفيف ، قال أبو محمد الفرغاني صاحب ابن جرير: أرسل العباس بن الحسن الوزير إلى ابن جرير قال: قد أحببت أن أنظر في الفقه ، وسأله أن يعمل له مختصراً ، فعمل له كتاب الخفيف ، وأنفذه ، فوجه إليه ألف دينار فلم يقبلها ، فقيل له: تصدّق بها ، فلم يفعل[1].

٥ ـ الرد على ذي الأسفار ، وهو كتاب في علم الخلاف للرد على داود بن علي الأصفهاني ، مؤسس المذهب الظاهري ، بعد أن دار نقاش وجدال ومناظرة بينه وبين الطبري ، وانتصر فيها الطبري في أقواله وأدلته[2].

٦ ـ اختلاف الفقهاء ، أو اختلاف علماء الأمصار ، وهو من الكتب النفيسة في علم الخلاف والفقه المقارن ، وأئمة الطبري ، ووصل إلينا جزء منه ، وطبع بالاسم الأول ، ثم صور عدة مرات.

وفي هذا الكتاب عرض الطبري أقوال الأئمة والفقهاء عرضاً رصيناً ، وبخاصة فقه مالك وأبي حنيفة والشافعي ، وأما الإمام أحمد فلم يذكر مذهبه في هذا الكتاب ، ثم ذكره في غيره[3].

ويعتبر هذا الكتاب والكتاب الذي قبله من أهم كتب علم الخلاف ، ومن أوائل الكتب في هذا العلم ، وبما أن هذا الكتاب الأخير هو الوحيد

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ١٢١ ، ١٢٤ ، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، الفهرست ص ٣٢٧ ، تذكرة الحفاظ ٢/ ٧١١.

(٢) الطبري ، المصلح ص ٣٩.

(٣) المراجع السابقة في الهامشين الأخيرين ، الأعلام ٦/ ١٨٤ ، اختلاف الفقهاء ص ٦ ، تعريف عام بالعلوم الشرعية ص ٢١٩ ـ ٢٢٤ ، مفتاح السعادة ١/ ٣٠٦ ، كشف الظنون ١/ ٦٤ ، ٤٧٣.

الذي وصلنا جزء منه فيحسن أن نبين مكانته ، ونذكر بعلم الخلاف الذي احتل مكاناً سامياً في تاريخ الفكر الإسلامي عامة ، والفقه الإسلامي خاصة ، من القرن الثاني الهجري حتى القرن السابع ، ثم انقرض ، وظهر مثيله في العصر الحاضر باسم الفقه المقارن.

واهتم الفقهاء بعلم الخلاف ، وصنفوا فيه كتباً عديدة ، وجمعوا فيها أقوال الصحابة والتابعين والفقهاء والأئمة على اختلاف مذاهبهم في الفروع ، وحفظوا لنا أقوال أئمة المذاهب المنقرضة وغيرهم.

وظهر هذا العلم على يد الإمام الشافعي ٢٠٤هـ رحمه الله تعالى في كتبه التي صنفها ، وأملاها على تلامذته ، وجمعها البويطي والربيع المرادي ، وضمت إلى كتاب الشافعي نفسه «الأم» وهي «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى» و«اختلاف أبي حنيفة والأوزاعي» ويسمى بسير الأوزاعي ، و«اختلاف الشافعي مع محمد بن الحسن الشيباني» ويسمى كتاب الديات ، و«اختلاف الشافعي ومالك».

ثم صنف الإمام الطبري كتابه «اختلاف الفقهاء» وهو من أول كتبه التي صنفها ، ثم صنف أبو جعفر الطحاوي الحنفي ٣٢١هـ كتابه «اختلاف الفقهاء» وجاء الفقيه الشافعي ، المجتهد الحافظ أبو بكر محمد بن إبراهيم ابن المنذر (٣١٠هـأو ٣١٩هـ/ ٩٣١م) وألف كتباً في هذا الخصوص لم يصنف مثلها ، وهي «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» و«الإشراف على مذاهب أهل العلم» و«اختلاف العلماء» ، وجاء القدوري الحنفي ٤٢٨هـ فصنف كتابه «التجريد» ، ثم تألق علم الخلاف ، ووقف على قدميه ، واستقل بذاته على يد الفقيه الدَّبوسي الحنفي ٤٣٠هـ في كتابه «تأسيس النظر» فكان الدّبوسي أول من وضع علم الخلاف على أصوله وقواعده ، وأبرزه للوجود كعلم مستقل ، وكان الدبوسي يضرب به المثل في النظر واستخراج المسائل والرأي والحجاج ، وصنف أيضاً

كتاب «التعليقة» في الخلاف ، ثم تتابع التصنيف في علم الخلاف حتى انقرض في القرن الثامن .

ويظهر لنا من عرض كتاب الطبري ، رحمه الله ، أنها تغطي جوانب الفقه المختلفة في تاريخ التشريع والفقه الإسلامي ، والفقه على المذهب الجريري ، والفقه المقارن وعلم الخلاف .

ويحسن التذكير أيضاً أن الثروة الفقهية للإمام الطبري ليست محصورة في هذه الكتب السابقة ، ويضاف إليها الأحكام الفقهية الكثيرة المبثوثة في كتاب التفسير الكبير «جامع البيان» المطبوع ، وفي كتابه المهم «تهذيب الآثار» الذي سلفت الإشارة إليه .

وهذا يدل على مكانة الطبري الفقهية ، ودرجته في الاجتهاد ، وأنه كان صاحب رأي حر ، ومذهب مستقل ، وله أتباعه وتلاميذه الذين حملوا علمه وفقهه ، وعملوا به ، ونشروه ، ثم صنفت كتب حوله .

وهذا ما قصده ابن دُريد ، رحمه الله ، عند رثائه للطبري في مرثاة طويلة ، منها :

«إن المنيّـةَ لـم تتلـفْ بـه رجـلاً بل أتلفتْ عَلَماً للدين منصوبا»

وقال ابن الأترابي أيضاً :

حَـدَثٌ مفظـعٌ وخطـبٌ جليـلُ دقّ عـن مثلـه اصطبـارُ الصّبـورِ»

وكانت وفاة الطبري وقت المغرب ، عشية الأحد لبضعة أيام بقيت من شوال سنة ٣١٠ هـ وقد جاوز الثمانين بخمس أو ست سنوات[1] .

رحم الله الإمام الطبري رحمة واسعة ، وأنزل عليه شآبيب رحمته ، وغفر الله له ، وجعل قبره روضة من رياض الجنة ، وجزاه الله عنا وعن

---

(١) البداية والنهاية ١١/١٤٦ وما بعدها ، طبقات الشافعية الكبرى ٣/١٢٦ ، تاريخ بغداد ٢/١٦٦ .

المسلمين خيراً ، ونفعنا الله بعلمه ، ووفقنا لنشره والعمل به .

الخاتمة :

خلاصة البحث ، وذلك بالنقاط التالية :

١ ـ الإمام الطبري موسوعة علمية واسعة ، ودائرة معارف متنوعة ، جمع علوماً مختلفة ، وصنف في فنون متعددة ، وترك تراثاً خالداً ، وعملاً متميزاً ، وتجديداً مباركاً .

٢ ـ الإمام الطبري عالم كبير في الشرع ، ومجتهد في الفقه ، وإمام في الفقه المقارن ، باتفاق العلماء والمؤرخين .

٣ ـ الطبري فقيه شافعي ، ويعتبر أحد الأصحاب في المذهب الشافعي .

٤ ـ الإمام الطبري صاحب مذهب فقهي مستقل ، يسمى المذهب الجريري ، وله أتباع وتلاميذ ، وآراء خاصة ، واجتهادات مستقلة ، وعاش مذهبه حتى نهاية القرن الرابع الهجري .

٥ ـ صنف الإمام الطبري كتباً متعددة في الفقه العام وتاريخ التشريع وأصول الفقه ، وفي المذهب الجريري ، وفي علم الخلاف والفقه المقارن .

الاقتراحات ، وهي :

١ ـ أن يجمع العلماء مذهب ابن جرير الطبري ، ويدونوا آراءه وفقهه من الكتب المذهبية وكتب الفقه المقارن والموسوعات الفقهية ، وذلك في رسالة للدكتوراه .

٢ ـ أن يجمع العلماء آراء الطبري الفقهية وترجيحاته من كتابه التفسير ، عند بيان رأيه في كثير من المسائل التي عرض فيها أقوال الأئمة والفقهاء ، ورجح بعضها ، واستقل برأي جديد أحياناً ، وتسمى